



### البيان الختامي للاجتماع الرابع للمكتب ( نواكشوط 05 و 06 نونبر 2010 )

اجتمع مكتب التنسيق في دورته الرابعة بعد المجلس الثاني في 5 نونبر 2010 بمدينة نواكشوط بموريتانيا للتداول في مختلف القضايا المدرجة في جدول أعماله منها مناقشة التقريرين الأدبي والمالي اللذين يغطيان أنشطة التنسيق بين دورتي المكتب واستعراض الوضعية العامة للحقوق والحريات على المستوى المغربي وتبادل الرؤى حول آفاق العمل المستقبلية والاستعداد للمحطات المقبلة كالمجلس الثالث للتنسيقية والمشاركة في المنتدى الاجتماعي العالمي في داكار وبهذه المناسبة فان مكتب التنسيق يسجل ما يلي:

- يشيد المكتب بالجهود التي قامت بها المنظمات الموريتانية العضوة بالتنسيقية للتنظيم المادي لانعقاد المكتب وفعاليات الندوة الموازية حول الإشكاليات الدستورية بالبلدان المغربية. علما انه تم الإعداد أيضا للمنتدى الاجتماعي الموضوعاتي حول حقوق الإنسان الذي كان مقررا عقده يومي 6 و 7 نونبر 2010 ؛ إلا أن المنظمين فوجئوا بإشعارهم في آخر لحظة بان السلطات الموريتانية فضلت تأجيله لموعده لاحق؛
- إن مكتب التنسيق يعبر عن استغرابه الشديد لهذا القرار المفاجئ للسلطات الموريتانية خاصة وأنها عبرت للجنة التنظيم منذ البداية عن موافقتها المبدئية ويعتبر أن قرار التأجيل هذا هو في الحقيقة منعا مغلفا لا يمكن للمكتب إلا شجبه واعتباره عرقلة غير مقبولة من طرف السلطات الموريتانية لنشاط الجمعيات تحت ذرائع غير مقنعة؛
- يسجل المكتب الحضور القوي لأعضائه الذين التزموا منذ التأسيس في 30 مارس 2006 بالمشاركة الفاعلة والمنتظمة في أشغال كل هياكل التنسيقية ؛
- يثمن صدور التقرير السنوي الأول حول حالة حقوق الإنسان بالمنطقة المغربية ويتعهد باحترام دوريته السنوية مع تطويره شكلا ومضمونا.
- يعبر عن عزمه تعزيز انخراط التنسيقية في مسار المنتديات الاجتماعية رغم العراقيل والشروع في الإعداد الجيد للمساهمة ككتلة مغربية في المنتدى الاجتماعي العالمي الذي سينعقد في داكار في من 6 إلى 11 فبراير 2011 .

وبعد استعراضه لواقع الحريات وحقوق الإنسان بالمنطقة المغربية اجمع أعضاء المكتب على أن هذا الواقع لايزال يراوح مكانه بل ويزداد قتامة إذ اتسعت وان - بدرجات متفاوتة - رقعة الانتهاكات في كامل المنطقة :

1. أصبح العديد من السجناء والمعتقلين السياسيين والمعتقلين عن العمل يلجؤون بازدياد خاصة بتونس والمغرب إلى إضرابات عن الطعام معرضين حياتهم للخطر وسط تجاهل السلطات وعدم اكرائها لوضعهم المأساوي وحقوقهم الإنسانية .
2. ويستمر تآكل الحريات بذريعة محاربة الإرهاب ، مما يؤدي بالسلطات في هذه البلدان إلى المزيد من الخروقات.
3. وتلجأ السلطات في كامل البلدان المغاربية للتعذيب وشتى المعاملات المهينة والحاطة بالكرامة لاقتلاع اعترافات الموقوفين ، كما تتواصل عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال السري وتنظيم المحاكمات الصورية في غياب تام لحقوق الدفاع والمعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة.
4. ويتواصل توظيف القضاء واستعماله للانتقام من الخصوم السياسيين وبالمقابل يتم اتخاذ إجراءات زجرية تعسفية ضد القضاة المستقلين.
5. رغم التزامات دول المنطقة باحترام حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان بعد موافقتها على الإعلان ذات الصلة في 9 دجنبر 1998 ، فإنها لاتزال محكمة قبضتها بشدة على أنشطتهم وتنقلاتهم وتلفيق دعاوى كاذبة ضدهم لجرهم أمام القضاء. بل ويصل الأمر أحيانا كما هو الحال في ليبيا إلى تجريم تشكيل الجمعيات ووضعها في إطار المحرمات وتهديد نشطائها . وتتعمد السلطات محاصرة مقرات منظمات المجتمع المدني ومنعهم من الحصول على التمويل العمومي والدولي في محاولة فاضحة لخنقها والإجهاد عليها كما يحدث للرابطة التونسية منذ عشر سنوات وإذا ما تعذر عليها ذلك فإنها تلجأ بشتى الوسائل إلى تجنيد الأرقام الموالية لشن الحملات العدائية والتهجم الرخيص عليها مثلما حدث للجمعية المغربية لحقوق الإنسان مباشرة بعد مؤتمرها التاسع كرد مناوئ على ثوابتها المبدئية من بعض القضايا التي تختلف فيها مع السلطة.
- كما أقدمت السلطات التونسية مؤخرا على تعديل أحد فصول القانون الجنائي يتيح لها تجريم النشاط السلمي للنشطاء واعتبار اتصالاتهم بالهيئات الدولية من قبيل الخيانة وتهديد الأمن الاقتصادي للبلاد ؛
6. تلجأ السلطات إلى التنسيق فيما بينها لمراقبة أو منع النشطاء من التنقل بين بلدان المنطقة لانجاز مهام حقوقية مثل ما يتعرض له النشطاء الليبيون أو ما تعرض له الناشط التونسي السيد كمال الجندوبي رئيس الشبكة الأوروبية ومتوسطة من منع الدخول للأراضي المغربية في فاتح أكتوبر 2010 .
7. ولا تعدو بعض مظاهر تعدد عناوين الصحف والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية إلا أن تكون فقاقيع صورية لا يمكنها مطلقا أن تخفي واقع الإعلام وحرية الصحافة والتعبير المتردي في المنطقة . وتجدر الإشارة إلى المنع مؤخرا لصحفي الجزيرة بالرباط من تغطية الأحداث مع غلق مكتبها. و كثيرا ما تتم مصادرة الصحف المستقلة وصحف المعارضة ووضع شتى العراقيل أمامها عند الطبع والتوزيع وحرمانها من الإشهار العمومي. كما يتعرض الصحفيون المستقلون للمضايقات وأحيانا للقمع والمحاكمات الصورية في الوقت الذي يطلق فيه العنان للصحافة المأجورة للتشهير والتناول على المعارضين من حقوقيين وسياسيين.

8. وتشهد السجون تدهورا مريعا في وضعيتها العامة من حيث الاكتظاظ وتفشي الأمراض وسوء المعاملة وعدم احترام السلطات المكلفة بإدارتها للقواعد الدنيا لمعاملة السجناء الصادرة عن الأمم المتحدة مما يدفع السجناء إلى اللجوء الاضطراري لشن الإضرابات عن الطعام للمطالبة بحقوقهم.

9. وتتواصل ظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة للضالعين في ممارسة التعذيب وحتى وان تمت ملاحقة البعض منهم فإنها تقع من طرف محاكم أوروبية (قضية خالد بن سعيد المدان من طرف محكمتي ستراسبورغ ونانسي ) ، في حين لا يزال المسؤولون عن انتهاكات الماضي الجسيمة في مواقع القرار والمسؤولية دون خشية المساءلة .

10. وفي الوقت الذي تطالب فيه القوى الديمقراطية بإصلاحات دستورية عميقة وحقيقية تشهد المنطقة سطو بعض حكوماتها (الجزائر وتونس ) على الدساتير لتطويع فصولها في أفق تأييد الحكم الفردي المطلق وحرمان المواطنين والمواطنين من حقهم في المشاركة الفعلية في تدبير الشأن العام.

11. ورغم المكاسب المتفاوتة لحقوق النساء بين مختلف بلدان المنطقة فان الوضعية الحقيقية للمرأة لاتزال تعاني من عديد مظاهر اللامساواة والتمييز والتهميش في المجتمع والشغل .

12. ورغم ترقى شعوب المنطقة للتقارب والتعايش السلمي فان ظاهرة إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر وفرض نظام التأشيرة بين المغرب وموريتانيا لاتزال قائمة ضدا على شعار التنسيقية لمجلسها الثاني، من أجل مغرب كبير دون حدود.

13. من جهة أخرى يتواصل تراجع مختلف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية بسبب انخراط دول المنطقة في سياسات اقتصادية تابعة يحكمها أساسا قانون السوق المملى من طرف الدوائر المالية العالمية والتداعيات الكارثية لأثار العولمة الليبرالية :

✓ ويبرز هذا في تفشي ظاهرة الفقر و بصورة ملحوظة بين سكان المنطقة مع ارتفاع متزايد في الأسعار أثقل كاهل العائلات وضرب قدرتها الشرائية ملقيا بها في دائرة التهميش .

✓ وتتفشى البطالة في كامل المنطقة بنسب عالية مكتسحة فئات جديدة من حاملي الشهادات العليا ينضافون للعمال المسرحين ضحايا سياسات الإصلاح الهيكلي وتقويت المؤسسات العمومية للخواص .

✓ ويتفاقم تدهور الوضع الصحي والظروف العلاجية وتفشي ظاهرة السكن العشوائي غير اللائق

✓ كما تشكو بعض بلدان المنطقة من عدم تعميم الحق في التمدرس وتهميش المؤسسات العمومية للتعليم .

✓ وتستفحل ظاهرة نهب المال العام وتبذيره واستشراء المحسوبية والرشوة والفساد المالي.

14. أما فيما يخص وضعية المهاجرين المغاربة فإن مكتب التنسيق يعبر عن انشغاله من استفحال الممارسات العنصرية ضدهم :

✓ تتعمد بعض البلدان الأوروبية كفرنسا ترحيلهم إلى بلدان أفريقية في استخفاف مريب بمعايير حقوق الإنسان؛

✓ وينشط بعض نواب اليمين في فرنسا لاستصدار قوانين تحرم المهاجرين من حقوقهم المكتسبة في التغطية الصحية من دواء وعلاج ؛

✓ وكثيرا ما تتعمد السلطات الأوروبية تجريم التضامن الإنساني بملاحقة العائلات والأشخاص الذين يتضامنون مع المهاجرين.

إن مكتب التنسيق وهو يعبر عن انشغاله بتواتر المؤشرات القوية لاستمرار الخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات يطالب مجددا السلطات المغربية ب :

(1 الكف عن ملاحقة المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة وإيدائهم و باحترام حرياتهم في التنقل والاجتماع التي تكفلها القوانين الدولية.

(2 احترام حرية التنظيم وحق الجمعيات في تأدية وظيفتها الطبيعية في النهوض بحقوق الإنسان و حمايتها.

(3 إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والكشف عن مصير المختطفين وإرجاع المعتقلين السابقين إلى عملهم.

(4 احترام استقلالية المؤسسة القضائية وعدم الزج بها في الخلافات السياسية وتوفير شروط المحاكمة العادلة.

(5 تحسين الظروف السجنية وملائمتها مع المعايير الدولية وتمكين المنظمات الحقوقية من زيارتها والتحقيق في وضعها.

(6 وإذ يستبشر المكتب بإدانة المسؤول التونسي من قبل محكمة نانسي التي أصدرت ضده حكما بأثنتي عشر سنة من أجل ممارسته للتعذيب ، فإنها تأمل أن تحذو المحاكم في المغرب الكبير حذوها في ملاحقة الجلادين وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

(7 يطالب المكتب السلطات المغربية بالقيام بإصلاحات دستورية تضمن حقوق المواطنة والمشاركة والحريات وفصل السلطات واستقلال القضاء والتنصيب على سمو المواثيق الدولية عوض تطويع الدساتير وتنقيحها لتأييد الحكم المطلق؛

(8 يذكر السلطات أن محاربة الإرهاب أو حالة الطوارئ لا يمكنها مطلقا تبرير اعتداءاتها على حقوق الإنسان ويطالبها بوضع حد لعمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال السري.

(9 ونظرا لجسامة الجريمة يطالب المكتب الحكومة الليبية الكشف عن الحقيقة حول مذبحه سجن بوسليم وإنصاف أهل الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة؛

- (10) يدعو كل من السلطات الجزائرية والليبية إلى رفع المنع عن تحركات عائلات ضحايا الاختفاء القسري (عائلات الضحايا بالجزائر، ضحايا بوسليم بلبيبا).
- (11) كما يدعو المكتب إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان مساواة حقيقية بين النساء والرجال ومناهضة كل أشكال التمييز .
- (12) والمكتب إذ يذكر بتمسكه بضرورة احترام حرية الصحافة والتعبير من طرف كل الجهات فانه يستنكر غلق مكتب الجزيرة بالمغرب وسحب بطائق الاعتماد من صحفييها مع التعبير عن أسفه لسياسة الكيل بمكيالين في التغطية الإعلامية للأحداث خاصة بموريتانيا وليبيا.
- (13) يؤكد مكتب التنسيق على احترام وحماية الحقوق الفردية ضد أي اعتداء مهما كان مصدره. معبرا عن ارتياحه لتبرئة الشباب الجزائري في قضية الإفطار في شهر رمضان.
- (14) والمكتب يعتبر أن أي هجوم على أي منظمة داخل التنسيق هو مس واعداء عل باقي المنظمات المكونة للتنسيقية ككل.
- (15) يدعو المكتب السلطات لاعتماد الشفافية في تدبير المال العام ومحاربة الرشوة والفساد المالي ،
- (16) ويؤكد المكتب بأهمية اتخاذ سياسات اقتصادية وطنية بعيدا عن تأثيرات الدوائر المالية العالمية تهدف إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكافة سكان المنطقة ؛
- (17) يجدد المكتب دعوته الملحة لفتح الحدود بين الجزائر والمغرب وإلغاء التأشيرة بين موريتانيا والمغرب؛
- (18) يدعو المكتب الحكومات الأوروبية إلى ضمان حقوق المهاجرين المقيمين لديها وعدم تجريم التضامن معهم؛ كما يدعو الحكومات المغربية باحترام حقوق المهاجرين من جنوب الصحراء وإغلاق مراكز احتجاز المهاجرين في كل من ليبيا وموريتانيا واحترام التزاماتها الدولية في هذا المجال.
- (19) ويجدد المكتب مساندته المطلقة لنضال الشعب الفلسطيني من أجل قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقه في العودة ولصمود الشعب العراقي من أجل استرجاع سيادته دون أية وصاية، و يعبر المكتب كذلك عن تضامنه مع كافة الشعوب المضطهدة عبر العالم.

مكتب التنسيق المغربية

نواكشوط 06 نونبر 2010